صاحب اليد ويد المشتري بينة على يده فخصوصا هو في يده الان معترف بالملك السابق
له ويؤيد ذلك ما ذكره الاصحاب انها لو تنازعا عينا في يد ثالث واقر لواحد منهما بعد
قيام البينتين قضى له به او اقر له قبل عامها قضى له بالبيد والله اعلم مسالة
في شخص اشترى من اخر ثورا واستمر تحت يد المشتري ما يزيد على سنة فادعى شخص
على المشتري ان الثور ملكه وانه ضاع منه من سنتين وبعه بينة تشهد له بذلك
وكان اذ ذاك بين البائع والمشتري فوق مسافة القصر بثلاثة عدول من
بلد البائع وقالوا الجماعة معنا شهادة ان الثور هذا ابن بقرة البائع ولدته في ملكه
واستمر ملكه تحت يده نحو ستة سنين الى ان باعه للمشتري المذكور واشهدوا
الجماعة على شهادتهم بذلك فهل ان سالم المشتري عنها وقبل اذا اقام المدعي بينة
بملك الثور واقام البائع او وكيله او المشتري الجماعة المذكورين وشهدوا على شهادة
العدول المذكورين للعدول فوق مسافة القصر تقبل شهادتهم على الشهادة
المذكورة وتقدم على بينة المدعي اجاب الشيخ سلام القيسي الشافعي
حيث كان بين الشهود الاصول ومن سمع الشهود الفروع على شهادتهم فوق
مسافة العدوى سواء كان البائع او وكيله او المشتري المواضع يده على الثور المذكور
جازت شهادة الفروع على شهادة الاصول المذكورين اذا قالوا للفروع نحن
شاهدون بكذا واشهدونا على شهادتنا به بشرط ان يذكروا في شهادتهم عند القاضي
انهم فروع على الاصول وان سمعوهم عند هم وان سمعوا اغنية الاصول او نحوها
الى تمام شهادة الفروع وتقدم ضم شهادة الاصول على بينة المدعي المذكور اذا كان
مع المدعى عليه يد شرعية والله اعلم مسالة شخص طلق زوجته بائنا وتزوجت
بغيره ودخل بها ثم بعد ذلك ادعى المطلق انه لم يطلقها وقال شخص من شاهدي
الطلاق انا ارجع عن شهادتي به قال الزوج المطلق انا وقت الطلاق كنت
زائل العقل بمرض كان بي فهل يقبل رجوع الشاهد وقول المطلق ويبطل الزواج
ام كيف الحال اجاب شهاب الدين البلقيني الشافعي العقد صحيح ولا
يبطل برجوع بعض الشهود اذا لا يضر رجوعه في صحة وان قام المطلق عدد يزيد
شهودها على ما قالت بينة دعواه والا فلا عبرة بها ويلزم الشاهد الراجع من الشاهدين
نصف مهر المثل للمطلقة والله اعلم واجاب الشيخ سليم بن علي الحنفي بنحو اي ذلك
والله اعلم واجاب احمد ابن النجار الحنبلي بنحو اي ذلك والله اعلم واجاب الشيخ ناصر الدين

اللقاني

اللقاني المالكي لا تقبل رجوع الشاهدين عن الشهادة بالطلاق بعد الحكم بها فلا يقبل قول
المطلق انه كان وقت الطلاق غير عاقل والله اعلم مسالة لو حلف الحاكم بالطلاق
وهو لا يرى الحلف به كالشافعي او حلف غير القاضي من قاض او خصم ولو بالله تعالى
ورى لم تحنث وتنفعه التورية في جميع ذلك اعتبارا بنية وكان القاضي ليس له
ان يحلف بغير الله تعالى مسالة من حلف فطلبت منه البينة ولو قال مالي بينة او لا
بينة لي حاضرة او غائبة او قال لا بينة اليوم هي باطلة او بينة زور ثم جاء
ببينة سمعت منه الاصح وان كذب بينته بعد ما اقامها وقال هم بطلان سقطت
بينته ولم يحكم بها ولا تبطل دعواه من الشاهدين مسالة المحجوز اما بينة فيمن لا يقبل
قوله او بين فيمن يقبل قوله وهو كل امين كالوكيل ولو باجرة والاصح سواء كان
مشتركا او منفردا وعامل القراض والمستاجر والمرتهن والمودع اذا ادعى التلف
فالقول قوله بيمينه اذا لم يذكر للتلف سببا او ذكر له سببا خفيا وان ذكر له سببا
ظاهرا لزمه اثبات السبب الظاهر ثم ان عرفه عموم لم يحلف والا حلف ولما
دعوى الامين الرد على من ائتمنه مقبول باليمين الا المستاجر والمرتهن فلا تسمع
دعواهما الرد بل لا بد من البينة وضرح بمن ائتمنه غيره ولو كان وارثه فلا تسمع
دعواه الرد عليه هو شيخ البهجي للعراقي مسالة لو كان الشيء محصورا كالاثاث
فلها كان الاحاطة ولهذا لو شهدا انه باع فلانا ساعة كذا وشهد اخران انه كان
سالما في تلك الجهة لا يخرج وا يعمل بما في قبول الشهادة الثانية وجهان
اصحهما القبول ووجههما النووي بما ذكره من قواعد الزركشي مسالة
قول السنا وحلف المدعى عليه الفاسد مع البينة وهو واجب ويحيى فيما اذا ادعى
على ميت بلا وارث خاص فاقام بينة بدعواه بلا وارث خاص اجاب ناصر الدين
الطلاوي ان في قول السنا وي كغيره بلا وارث خاص اصلا ازا عن الوارث
الخاص اذ المعتبر في الحلف طلبه لان الحق له في التركة والله اعلم مسالة في شخص
باع احر جملا بعصر وغاب به المشتري بعصر وذكر للبائع انه استحق منه
في الثور وثبت الاستحقاق عند قاض ولا ظهر صحة فيها الحكم بذلك وارادان
يرجع على البائع بالثمن فلم يصدقه على ذلك فهل يكتفي بالبينة شهدت بالحكم المذكور
وان الجمل المستحق هو الجمل الذي اشتراه منه لم يكف الحال اجاب الشيخ عبد
القادر العجاوي الشافعي لا يرجع المشتري بمجرد ذلك بل لا بد من بينة عادلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)